لأنني أحب الحقيقة وأحبكم أقول:

الاعصار القادم في الاقتصاد العالمي

بقلم: طلال أبو غزالة

• كما توقعت في مقابلات وتصريحات نشرت سابقاً، لقد دخل العالم مرحلة ما يعرف بـ
Stagflation (Stagnation & Inflation)
أي تزامن الركود مع التضخم، وهو مزيج غريب وصعب في الوقت نفسه، أي إنه في الوقت الذي يسود الكساد في النشاط التجاري بكل أشكاله من سلع وخدمات يرافق ذلك غلاء في الأسعار رغم توفر البضائع.

• وما دمنا دائماً نؤمن بما يأتينا من الولايات المتحدة الأميركية، فانني أشير إلى كلام رئيس أكبر بنك أميركي (JP Morgan) جيمي ديمون عندما أعلن أن هنالك إعصاراً قادماً في الاقتصاد العالمي وطمأن العملاء بأن بنكه إذ يحذر من ذلك يود أن يطمئن الجمهور الأميركي بأنه يستعد لمواجهة هذا الإعصار.

• واللافت في كلام جيمي ديمون، فيما أعلنه في مؤتمر مالي في نيويورك حرفيا ما يلي: «كنت أتحدث عن السحب الرعدية ولكنني الآن أريد أن أقوم بتصحيح ذلك، فهنالك إعصار قادم» ونصح المحللين والمستثمرين التمسك بالسياسات المتحفظة جداً. وقال: أنا من منطلق ما تمليه علي الأمانة وحب الحقيقة أقول «إنها خير نصيحة أن تعترف بوجود المشكلة وأن تواجهها بالإجراءات الممكنة».

• أما البنك الفيدرالي الأميركي فقد أعلن أن البرنامج المعروف (Quantitative easing)، أي ما يعرف بالتسهيل الكمي سينخفض من خلال التشديد الكمي ليصل إلى ٩٥ مليار دولار شهرياً. ويقول السيد جيمي ديمون «إن هذا أعلى مستوى تشديد تشهده أميركا منذ قيامها وسيكون حدثاً تاريخياً سيتم تثبيته في كتب التاريخ في السنوات الخمسين القادمة».

• أقول هذا لأن الحكمة تقضي بأن نعترف بالحقيقة ونعمل على مواجهتها بجرأة وصراحة. ولا أظن أن مثل هذه النصيحة يجوز لأحد ما أن يسميها تشاؤماً أو إساءة للسمعة الاقتصادية أو إحباطاً لنفوس المواطنين، بل توجه حمائي لما سيحصل حسب المؤشرات والمعايير الدولية التي لا أخترعها بل كتلميذ يدرسها ويحللها.

• سمعنا كثيراً في وسائل الإعلام تحليلات بأن هذا الإعصار المتوقع كما سماه جيمي ديمون هو نتيجة الحرب الأوروبية الأميركية الروسية «الأوكرانية» (مقالتي بتاريخ ١ آذار ٢٠٢٢). وقد يكون للحرب في أوروبا تأثيرها ولكن الحقيقة التي يجب أن يقر بها العالم هي أن هذا الوضع هو نتيجة للعقوبات الأحادية التجارية المتبادلة التي تفرضها الدول بعضها على بعض.

• وأذكر أنني من خلال وجودي في مجلس خبراء المنظمة العالمية للتجارة WTO قد ركزنا كثيراً على أن أي عقوبات تجارية لا يجوز أن تكون إلا بموجب اتفاقيات التجارة العالمية، والتي يحكمها الجهاز القانوني في المنظمة وهو هيئة مستقلة (dispute settlement body) وهي التي تقرر العقوبات على من يفرض عقوبات أحادية بما فيه دفع التعويضات عن الأضرار الناتجة من إجراءاته الأحادية. وقد حذرت في العديد من المناسبات إن لم الإعمال الكامل للنظام التجاري العالمي الذي اتفقت كل دول العالم عليه من خلال اتفاقيات التجارة العالمية الموقعة من جميع حكومات العالم، يهدف إلى تدمير النظام التجاري العالمي إلى أن أصبحنا نعيش في عالم من دون نظام يطبق ودون قيادة عالمية تحترم.

• أما بالنسبة إلى سلاسل التوريد التي كان لي الحظ في العمل على دراستها في ظل المنظمة العالمية للتجارة فانني كنت منفرداً على مجلس خبرائها في معارضتي لجدواها لأنها سريعة العطب. ففي الحين الذي نجد فيها فوائد عظيمة في التوفير في تكلفة الإنتاج من خلال أن يتم إنتاج أي منتج من خلال شراكة بين الدول وبحيث إن كل دولة تقدم جزءاً من المكونات بما يحقق جودة لإنتاج متكامل ولتكلفته الكلية. إلا أن العقوبات التجارية الأحادية التي يمكن أن يفرضها أحد الشركاء في هذه السلسلة تحدث شللاً في المنتج بكامله، وهذا ما نراه ليس في الحرب الأوروبية الأميركية الروسية الحالية فقط بل في التجارة العالمية كاملة. وهنا أود أن أقول إن طبيعة العقوبات الأحادية أنها تنتج آثاراً سلبية على الأطراف ذات العلاقة وعلى غيرها.

• وأرى من واجبي أن أعلن أنني أنظر إلى هذا الوضع بكل قلق إيجابي لأن القلق الإيجابي يدفع إلى المعالجة بدل الاستسلام للقلق السلبي. وعليه أقول إن ما سماه رئيس بنك JP Morgan الإعصار سيزداد شدة وستزداد معه الحروب قسوة وشمولا للعالم إلا أن يجلس الكبار في هذا العالم عند وصولهم إلى قناعة أنه لا منتصر بينهم في الحرب العالمية الثالثة هذه بقيادة «الصين وروسيا» من جهة مقابل «أميركا وبريطانيا»، وأن عليهم صياغة نظام عالمي جديد تخرج منه قيادة عالمية جديدة. وأقول هذا مع تقديري لما قدمته أميركا للعالم لأن قبولها لنظام عالمي جديد هو في مصلحتها قبل غيرها.

الضاهر لـ«الوطن»: كان من المستحيل منع حدوثه

انتهاء التعتيم العام وعودة برامج التقنين لما كانت عليه

عبد الهادي شباط

كشف مدير عام مؤسسة نقل وتوزيع الكهرباء فواز الضاهر لـ«الوطن» ظهر أمس أنه تم إعادة نحو ٩٠ بالمئة من التيار الكهربائي بعد حالة التعتيم العام التي طالت كامل الشبكة الكهربائية في مختلف المحافظات السورية مع منتصف ليل أول أمس، متوقعاً عودة برامج التقنين لما كانت عليه قبل حالة التعتيم، ومساء علمت «الوطن» أن كامل محطات التوليد أعيد إقلاعها وعاد التيار الكهربائي للانتظام.

وعن أسباب ما حدث، بيّن الضاهر أنه يعود لعطل فني حصل في محطة تحويل الزارة أدى إلى خروج مجموعتي التوليد من الخدمة، وبالتالي هبوط التردد بشكل كبير جداً وتوقف باقي المجموعات لحمايتها من هذا العطل الكبير ما تسبب بانقطاع عام للتيار الكهربائي.

أما السبب غير المباشر للتعتيم فهو ضعف الشبكة (انخفاض التغذية) التي تراجعت خلال الأيام الماضية لحدود ١٢٠٠ ميغا واط بسبب تراجع توريدات حوامل الطاقة خاصة مادة الفيول التي تراجع توريدها لحدود ١٥٠٠ طن يومياً وهو ما تسبب في خروج العديد من المجموعات البخارية التي تمنح وثوقية أعلى للشبكة.

وعن سبب عدم القدرة على منع حدوث التعتيم العام، أوضح الضاهر أنه رغم حالة المتابعة الدقيقة في غرفة التنسيق كان من غير الممكن السيطرة على خروج محطات التوليد عن الخدمة والحيلولة دون الوصول لحالة التعتيم العام التي حدثت، وأنه تم اتخاذ الكثير من الإجراءات الفورية واستنفار كل الورشات في المحافظات وقت حدوث العطل الفني في الزارة وإرسال الورشات في حماة إلى محطة توليد الزارة لمعالجة العطل بأسرع ما يمكن كما توجهت ورشات إلى مركز التحكم الرئيسي في مركز التنسيق الرئيسي بوزارة الكهرباء من أجل المباشرة بإعادة التيار الكهربائي، وتم بذل جهد جبار من قبل العاملين في الورشات ومركز التنسيق الرئيسي وقيادة الشبكة الذين عملوا بشكل دقيق جداً لأن أي خطأ بسيط كان سيؤدي إلى تعتيم شامل ثانٍ أو ثالث.

وتوقع الطاهر أن يسجل واقع الكهرباء تحسناً نسبياً مع تحسن توريدات مادة الفيول المتوقع أن تصل لحدود ٥ آلاف طن يومياً على التوازي مع التحضيرات الجارية لإدخال جزء من محطة توليد حلب في الخدمة خلال أيام.

يشار إلى أن محطة الزارة الحرارية شهدت مع النصف الثاني من العام الماضي (٢٠٢١) تنفيذ صيانات وتأهيل في مجموعات التوليد لإدخال نحو ٢٠٠ ميغا واط وبغية رفع الطاقة الإنتاجية لمحطة الزارة لحدود ٥٢٥ ميغاواط عبر ١٢٥ ميغاواط من المجوعة الأولى و١٧٥ ميغا واط من المجموعة الثالثة ونحو ١٨٥ ميغا واط من المجموعة الثانية.

وبلغت الكلفة التقديرية لأعمال تأهيل وصيانة المجموعة الثانية التي تم العمل عليها بنحو ١٠ ملايين يورو تم توفيرها على الخزينة العامة من خلال تشكيل فريق عمل بخبرات وطنية من العاملين في محطة بينما قدرت كلفة تأهيل وصيانة المجموعة الأولى من محطة الزارة الحرارية خلال عام (٢٠٢٠) بكلفة تقديرية تجاوزت ٧,٢ ملايين يورو تم تنفيذها بخبرات وطنية.

٥٦ مليار ليرة قروض التجاري السوري للعسكريين في ٤ أشهر

الوطن

كشف مدير عام المصرف التجاري السوري علي يوسف لـ«الوطن» أن المصرف منح خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري نحو ٥٦ مليار ليرة قروض استفاد منها نحو ١٢٣٠٠ متعامل من العسكريين الذين تم استثناف منحهم القروض الشخصية بعد تأمين الوثائق المطلوبة من الوحدات التي يتبعون لها.

وأكد أنه فيما يخص ملف القروض المتعثرة، فإن مجملها يصل إلى نحو ٢,٥ مليار ليرة منذ استئناف منح القروض أي بنسبة لا تتجاوز ١,٣ بالمئة من إجمالي القروض الممنوحة، في حين سجلت المحفظة الائتمانية في الربع الأول من العام الجاري نحو ٢٠٠ مليار ليرة بزيادة قدرها نحو ٢٥٠ بالمئة مقارنة بتسليفات القطاع الخاص حتى نهاية الفترة نفسها من العام الماضي والتي بلغت نحو ٥٧ مليار ليرة.

وعلى صعيد الأرباح، فقد بلغت أرباح المصرف ٤٣ مليار ليرة قبل اقتطاع الضريبة حتى نهاية العام ٢٠٢١ و٩,٣ مليارات ليرة حتى نهاية الربع الأول من عام ٢٠٢٢ الحالي.

وأضاف يوسف بأن التجاري السوري أطلق برنامجاً لتمويل ٣١ مشروعاً صغيراً ومتوسطاً زراعياً أو صناعياً بفائدة مدعومة وبضمان مؤسسة ضمان مخاطر القروض، حيث تضمن البرنامج جملة من المشاريع الزراعية والصناعية التي تسهم في تحريك النشاط الاقتصادي وتأمين العديد من احتياجات السوق المحلية بدلاً من استيرادها.

واعتبر عدد من الاقتصاديين أن التوسع في إطلاق برامج دعم سعر الفائدة بات ضرورة بعد رفع معدلات الفائدة على معظم القروض التي تمنحها المصارف لأن رفع سعر الفائدة يسهم في عزوف الكثير من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طلب التمويل من القطاع المصرفي وبالتالي توقف الكثير من المشروعات وتوجه أصحاب هذه المشروعات لإيداع مدخراتهم والأموال التي كانت تتوافر لديهم لتنفيذ جزء من المشروع إلى ادخارها لدى المصارف بغية الحصول على معدلات عالية أو جيدة من الفوائد بعد رفع سعرها من قبل المصارف، وهذا يعني بالمحصلة خسارة الكثير من المشروعات وخاصة الصغيرة، ومنه تبرز أهمية وضرورة التوسع في برامج دعم أسعار الفائدة على أن يتم بحث هذا التمويل وضبطه بحيث يذهب التمويل لإنجاز المشروع وإيصاله لمرحلة الإنتاج من دون أن يذهب هذا التمويل بعد الحصول عليه من قبل صاحب المشروع لغايات أخرى مثل استبداله بالقطع الأجنبي بغرض المضاربة أو التصرف بالتمويل لأغراض استهلاكية

يشار إلى أن المصرف التجاري يعمل على دعم مشروع الدفع الإلكتروني عبر تحديث بنيته التقنية المستخدمة حالياً بهدف تسهيل وتسريع منح القروض وفتح الحسابات المختلفة وتأمين مختلف التسهيلات الائتمانية، وذلك عبر تأمين منظومة مصرفية متكاملة تمثل حلاً شاملاً لمختلف تقنيات المصرف التي باتت عرضة لتطبيقات العقوبات الاقتصادية وأن المصرف استطاع التعامل مع العديد من الصعوبات التي تواجه عمله والتي سبب الحرب على سورية معظمها عبر البحث عن البدائل وتعويض الكفاءات التي خسرها خلال السنوات السابقة، ويعمل المصرف اليوم على خطة واسعة لزيادة خبرات كوادره وتطوير مهارات العمل لديهم إضافة لتحديث برامج العمل والتوسع في أتمتة الأعمال المصرفية بما يسهم في تحديث العمل المصرفي وتحسين جودة الخدمات التي يقدمها المصرف.

الاستثمار الزراعي تحت أضواء الحكومة

وزير الزراعة: لا يوجد أي مشاريع استثمارية حقيقية في القطاع الزراعي.. وفيما يخص المحروقات وأسعارها «نحن نسرق بعضنا»

وزير الاقتصاد:
القطاع الزراعي هو الوحيد المعفى من الضرائب

هناء غانم

طرح اللقاء الذي عقد بالأمس مع المستثمرين الراغبين بالاستثمار في القطاع الزراعي بحضور كل من وزراء الزراعة والاقتصاد والصناعة العديد من النقاط التي أظهرت الفجوة بين التصريحات والوعود الحكومية من جهة، وبين المشكلات والمعوقات التي يواجهها المستثمرون في القطاع الزراعي من جهة ثانية.

وكانت الوعود والتصريحات الحكومية من الوزراء خلال الاجتماع تؤكد المقدرة على إيجاد الحلول من خلال تعاون شفاف وصريح مع المستثمر، وأنهم على استعداد لتقديم كل الدعم والتسهيلات لاستثمار كل الإمكانات المتوافرة في القطاع الزراعي، في حين يرى المستثمرون أن الحكومة تريد تشجيع الاستثمار قولا ولكنها تعرقله في فقرات مشروطة ضمن القوانين الصادرة.

وطالب المستثمرون بأن تغير الحكومة نظرتها للمستثمر، لأنها تراه حسب أحد المستثمرين «يبيض ذهباً»، وأن تكون الأولوية لإعطاء الزراعة كامل الدعم.

وزير الزراعة محمد حسان قطنا أكد أنه لا يوجد حتى الآن أي مشاريع استثمارية حقيقية في القطاع الزراعي، سواء في سلسلة الإنتاج أم تأمين مستلزمات الإنتاج أو التسويق، لافتاً إلى أنه خلال العامين الماضيين قدمت الوزارة أكثر من ٦٠ مشروعاً للاستثمار وحتى الآن لم يتقدم أحد لمشاريع استثمارية كبيرة، وقال إن الهدف من هذا اللقاء هو الإجابة عن تساؤل مهم وهو لماذا يتوجه المستثمرون للاستثمار بالزراعة في السلاسل الثلاث التي تم الحديث عنها، وتحديد ما الصعوبات والمشاكل التي تعوق هذا النوع من الاستثمارات ودور القطاع الخاص داخلياً وخارجياً لتطوير الفكر الاستثماري الزراعي وتجاوز التحديات، والخروج بنتائج إيجابية تساهم في دفع المستثمرين للاستثمار في القطاع الزراعي، مشيراً إلى أهمية حضور الوزراء المعنيين بالاستثمار، والمنظمات الشريكة لوزارة الزراعة، والسفراء لنقل الرسالة عبر سفاراتهم إلى بلدانهم، والاتحادات والنقابات والمستثمرين المحليين ليكونوا شركاء حقيقيين في صناعة القرار الذي يخدم الاستثمار في القطاع الزراعي ويساهم في تطوير هذا القطاع.

وأضاف قطنا إن ما يحدث غير منطقي، فليتر المازوت تبيعه الدولة بـ٥٠٠ ليرة ويتم شراؤه من السوق السوداء بـ٧٠٠٠ ليرة، أي «نحن نسرق بعضنا».

وأكد أن السياسة الحكومية اليوم تسعى لتحويل الريف إلى منطقة جاذبة للاستثمار لذلك، تم اقتراح موضوع القرى التصديرية الذي لم يلق الصدى المطلوب، علماً أنها مخصصة لإنتاج منتج تصديري مستثنى من الأنظمة الخاصة بمنع الاستيراد وغيرها لأن هذه القرى منهجها منظم ومراقب لا تخضع لهذه القرارات، وبالتالي حتى مجمعات الدواجن تنطبق عليها القوانين نفسها، أما إعطاء مستثمر أو تاجر صغير أو صاحب مسلخ رخصة للتصدير، فهذا غير ممكن.

وحول هواجس المستثمرين، أكد قطنا في تصريح لـ«الوطن» أن على المستثمرين أن يتقدموا بمقترحاتهم ومشاريعهم وفق المناطق المعلن عنها من وزارة الزراعة وليس وفق المناطق التي يرغبون بها، لأن لدينا محددات لا يمكن تجاوزها والأراضي الزراعية خط أحمر ولا يجوز تجاوز القوانين والأنظمة، مستدركاً بأن القوانين ليست مقدسة ويمكن النظر فيها، وكل المشاريع التي قدمت ولا يوجد فيها مشكلات تم قبولها.

وأضاف قطنا: نحن مستعدون لإعطاء أي مواطن سوري ما يحتاجه للاستثمار في منطقة البادية لزراعة النخيل وكل ما يحتاج من الأراضي من ٢٠٠ إلى ٥٠٠٠ هكتار لزراعتها بالتشاركية وفق القوانين، موضحاً أن لدى الوزارة خريطة واضحة لربط الإنتاج النباتي والحيواني والتسويق والاستثمار والتفاعل مع اتحاد الفلاحين، لكن عندما تطرح المشكلة تحتاج إلى حلول حقيقية، ومشيراً إلى وجود مشكلة بالإعلام وعدم متابعة القرارات الحكومية، إذ إن القرار يصدر ويعلن، لكن لا يروج له بورشات عمل وكان قد تم التواصل مع وزير الإعلام للتنسيق عبر «محطة التربوية السورية» بحيث يتم تخصيص ندوات حوارية من خلالها لخمسة قطاعات لفترة ساعتين لا أكثر لكل قطاع بحيث تكون منبراً إعلامياً للجميع، مشيراً إلى أننا نحتاج إلى حوار مباشر لأن هذه الندوات لن توصلنا إلى حل.

ومن الجدير ذكره أن الوزير قطنا كان قد أكد بداية أن الهدف من اللقاء هو إطلاع المستثمرين والشركات المحلية والخارجية الراغبة بالاستثمار في سورية على جملة القوانين والأنظمة والتعديلات والقرارات الصادرة لتشجيعهم على الاستثمار في القطاع الزراعي وفق قانون الاستثمار رقم ١٨ لعام ٢٠٢١ ومنح هذا القطاع ضمن القانون مميزات تفضيلية لتغطية الاستثمارات الزراعية، مبيناً أن هذا اللقاء هو أحد مخرجات ملتقى تطوير القطاع الزراعي الذي أقيم عام ٢٠٢١ وحلقة من الحلقات والبرامج المنبثقة عنه، والذي تم خلاله توزيع ١٧ دليلاً استرشادياً لمجمل النشاطات الزراعية التي تنفذ في وزارة الزراعة.

وزير الصناعة:
مخرجات الزراعة هي مداخل للقطاع الصناعي

وزير الاقتصاد: الأولوية للزراعة

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر الخليل أكد أن الحكومة أولت القطاع الزراعي أهمية كبيرة من خلال قانون الاستثمار وهو القطاع الوحيد الذي يعفى من الضرائب بنسبة كاملة مدى حياة المشروع، إضافة إلى التسهيلات المتعلقة بمستلزمات الإنتاج وغيرها، والغاية هي تأمين مخرجات ما هو حاجة لقطاع الصناعة في مجال الصناعات الغذائية والزراعية، مشيراً إلى أن الحكومة اليوم تقدم من خلال جميع الوزارات تسهيلات وحوافز عديدة والدعم اللازم لإطلاق العملية الاستثمارية لترميم الفائد من الاستثمارات وتوجيه الاستثمارات الجديدة باتجاه القطاعات بالأولوية، لافتاً إلى أن القطاع الزراعي من أهم القطاعات في سورية وهو قطاع رائد عبر تاريخ واقعه الاقتصادي السوري، وأنه القطاع الذي حقق الاكتفاء في أشد الأزمات والأوقات وفي فترة الحرب وحال دون اللجوء إلى الاستيراد في أغلبية المواد، وهو يشغل عدداً كبيراً من اليد العاملة ويساهم بنسب جيدة تتجاوز ١٤ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في سورية وهو محط أنظار واهتمام كل الجهات الحكومية.

وأضاف الخليل إن الباب مفتوح أمام المستثمرين الراغبين بالاستثمار في سورية مؤكداً أنه تم منح إجازات استثمار لـ٣٢ مشروعاً استثمارياً برأس مال يتجاوز ١٢٧٠ ملياراً إضافة إلى عدد من المشاريع قيد منح الإجازة وقيد الحصول على التراخيص، موضحاً أن المشاريع التي تمنح إجازات الاستثمار ستنفذ على أرض الواقع لأن هناك التزاماً بجدول زمني عند الحصول على هذه الإجازات، كما أن هناك العديد من المشاريع الجديدة التي دخل فيها السوريون، والعديد منهم يقومون بترميم منشآتهم المتوقفة للبدء بمشاريع جديدة ومنهم من يقوم بدراسة لمشاريع موجودة ضرورية اليوم وتقوم الوزارة بدراسة الطلبات المقدمة إلى هيئة الاستثمار السورية للاطلاع على كل المعوقات الموجودة في المجال الاستثماري، وشدد على أن الباب مفتوح لكل المستثمرين الراغبين من داخل وخارج سورية.

مخرجات الزراعة هي مداخل للقطاع الصناعي

وفي سياق متصل أكد وزير الصناعة زياد صباغ أن الغاية من هذه المناقشات والمحاور هي تعزيز القيم المضافة لكل المنتجات وخاصة الزراعية لأنها منتج محلي وتوفر مادة أولية تكون بديلاً عن مستلزمات يتم استيرادها وتستلزم قطعاً أجنبياً، إضافة إلى تشغيل يد عاملة محلية يجب تأطيرها وفق أساليب حديثة وعلمية، مؤكداً أهمية الملتقى باعتبار أن سورية تعتمد بالدرجة الأولى على الإنتاج الزراعي وبالتالي من المفيد جداً أن نطرح مشاريع للاستثمار في هذا القطاع لأنه مهم ويؤمن مخرجات تكون مداخل للقطاع الصناعي.

«كشتو» تغير ثقافة الدعم!

من جهته، طالب رئيس اتحاد الغرف الزراعية السورية محمد كشتو المستثمرين بتغيير ثقافة الدعم التي يطلبونها دائماً من الحكومة وأن يكون الخروج من الدعم كيفياً لافتاً إلى أنه كيف يستقيم أن نظن أن الحكومة تستطيع وحدها تأمين الأسمدة والمحروقات والبذار والأراضي وغيرها من المطالب؟ متسائلاً لماذا لا يقدم المستثمر مبادرات مع الاحتفاظ بحقه في الاستثمار والربح؟

وأشار كشتو إلى أهمية اللقاء من خلال الحوار المطروح لتطوير وتحسين الاستثمار في القطاع الزراعي لأن الزراعة هي الرافع للاقتصاد السوري وهي التي تحقق الأمن الغذائي والتنمية والنمو الاقتصادي وخاصة أن بلدنا بلد متنوع الإنتاج الزراعي سواء النباتي أم الحيواني، موضحاً أن الاستثمار في القطاع الزراعي يحتاج إلى تشريعات أكثر تفصيلية ورؤية أوضح ودعوة المستثمرين والعاملين في هذا المجال للتوجه للاستثمار في القطاع الزراعي الذي هو من أربح الاستثمارات.

مستثمرون: الحكومة تشجع الاستثمار بالأقوال وتعرقله بالقوانين

رئيس اتحاد غرف الزراعة يطالب المستثمرين بالخروج من عقلية طلب الدعم من الدولة